

التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في قطاع غزة

يونيو 2021

ملخص وافٍ

في يوم 20 مايو/أيار 2021، بعد 11 يوماً من أسوأ المواجهات منذ عام 2014، اتفقت إسرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة على وقف الأعمال العدائية. وسُجِّلت إصابات في صفوف الجانبين، مع سقوط أكثر من 260 قتيلاً في القطاع حسبما أفادت السلطة الفلسطينية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى جانب الدمار الشديد الذي لحق بالمباني السكنية والتجارية. أما على الجانب الإسرائيلي، فقد لقي 9 إسرائيليين و 3 عمال أجانب مصرعهم وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية. وفي غزة، أسفر الصراع عن إلحاق الدمار بمختلف مرافق البنية التحتية المادية والرقمية الأساسية، لا سيما المباني والمستشفيات والمراكز الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي وشبكات النقل والطاقة والاتصالات. وكان لهذه الجولة الجديدة من الأعمال العدائية أثرها الخطير على الصحة النفسية للأطفال بشكل خاص، الأمر الذي تفاقم بفعل الصدمات النفسية السابقة، وذلك لأن الأطفال هم الأكثر عرضة للآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع مستويات التوتر والضغط النفسي.

علاوة على هذه المأساة الإنسانية وما تلاها من مساعدات إنسانية فورية تم توجيهها إلى غزة، فقد أدى الأثر الاقتصادي لأحد عشر يوماً من الصراع إلى إضعاف اقتصادها الذي تضاءلت إمكانياته بالفعل إلى أبعد الحدود على مدار سنوات عديدة. وقطاع غزة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم، حيث يعيش حوالي 2.1 مليون شخص¹ في مساحة تبلغ 365 كيلومتراً مربعاً. وعلى مدار 15 عاماً تقريباً، ظلت حركة الأشخاص والبضائع من القطاع وإليه خاضعة لقيود تقوضها الحكومة الإسرائيلية بسبب المخاوف الأمنية. وقد أدت هذه العزلة، بالإضافة إلى العديد من حلقات الصراع والانقسام السياسي الداخلي، إلى نشوء وضع إنساني قاسٍ في غزة تفاقم بفعل الأعمال العدائية مؤخراً.

¹ تشير تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن عدد سكان غزة سيصل إلى 3.1 ملايين نسمة بحلول عام 2030 و4.7 ملايين نسمة بحلول عام 2050، استناداً إلى تقديرات اتجاهات النمو السكاني.

أطلقت مجموعة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة معاً تقرير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في قطاع غزة لعام 2021، وذلك بغرض تقدير إجمالي الأضرار والخسائر التي تكبدها القطاع في أعقاب أحدث جولة من الصراع. ويسعى التقرير كذلك إلى تقدير الاحتياجات المطلوبة فوراً وعلى المدى القصير، على التوالي، والتي تغطي فترة تتراوح من 0-6 أشهر و 6-24 شهراً، من أجل تعافي القطاعات المتضررة وإعادة بنائها. وعلى ذلك، فإن الهدف النهائي لتقرير التقييم هو إحاطة السلطة الفلسطينية ومجموعة البنك الدولي وشركائها والجهات المانحة وغيرهم من أصحاب المصلحة باحتياجات التعافي وإعادة الإعمار الأكثر إلحاحاً. وسيتم عرض تقرير التقييم ومناقشته في اجتماع لجنة الاتصال الفنية المخصصة والمقرر عقده في منتصف يوليو/تموز 2021، ثم في الاجتماع على المستوى الوزاري أوائل الخريف المقبل.

واستناداً إلى نتائج تقرير التقييم، فإن الأضرار² تُقدَّر بما يتراوح بين 290 و380 مليون دولار. تحملت القطاعات الاجتماعية، التي حددها هذا التقرير بالإسكان والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والعمل، العبء الأكبر من جراء هذه الأضرار التي تقدر بما يتراوح بين 140 و180 مليون دولار. ويمثل قطاع الإسكان وحده حوالي 93% من إجمالي الأضرار التي لحقت بجميع القطاعات الاجتماعية. علاوة على ذلك، تكبدت قطاعات البنية التحتية، التي تغطي خدمات البلديات والنقل والمياه والصرف الصحي والطاقة والبنية التحتية الرقمية، خسائر تقدر بما بين 60 و85 مليون دولار. وتشير التقديرات إلى تعرض القطاعات الإنتاجية، التي تشمل الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات والقطاع المالي، لخسائر تتراوح بين 75 و90 مليون دولار. وأخيراً، تكبدت القطاعات المشتركة مثل الحوكمة والبيئة خسائر تتراوح بين 15 و25 مليون دولار.

تقدر الخسائر الاقتصادية³ بما يتراوح بين 105 ملايين و190 مليون دولار.⁴ ومرة أخرى، تتكبد القطاعات الاجتماعية أكبر نسبة من الخسائر تتراوح بين 60 و80 مليون دولار. ويُعزى نحو 87% من هذه الخسائر إلى الخسائر الناجمة عن التكلفة الإضافية للرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والبطالة أو المنتظر أن تنجم عنها، مع تأثير الصراع تأثيراً كبيراً على المصادر الهشة لسبل كسب العيش وشبكات الأمان المعنية بالفئات الأكثر احتياجاً. وتكبد قطاع البنية التحتية خسائر تتراوح بين 10 ملايين و35 مليون دولار، في حين تكبدت القطاعات الإنتاجية خسائر تتراوح بين 35 و70 مليون دولار. وأخيراً، خسر قطاعا الحوكمة والبيئة حوالي مليوني دولار إلى 5 ملايين دولار.

² تُقدَّر الأضرار بأنها قيمة استبدال الأصول المادية التي لحقها الضرر كلياً أو جزئياً أو بشكل طفيف.

³ تقدر الخسائر في تدفقات الاقتصاد الناجمة عن الغياب المؤقت للأصول التي لحقتها أضرار.

⁴ يختلف مجموع خسائر إجمالي الناتج المحلي الناتجة عن نموذج التوازن العام القابل للحساب عن الرقم المجمع ميدانياً لكل قطاع، نظراً لأن النموذج يستند إلى جداول المدخلات/المخرجات التي يمكنه من تسجيل الروابط السابقة/اللاحقة وحساب الخسائر غير المباشرة عبر مختلف القطاعات.

وتقدر الاحتياجات الفورية وقصيرة الأجل للتعافي وإعادة الإعمار (خلال الأشهر الـ 24 الأولى) بما يتراوح بين 345 و485 مليون دولار. يشمل هذا التقييم التركيز على إعادة البناء على نحو أفضل، وهو نهج يضمن أن تسهم جهود التعافي وإعادة الإعمار في تعزيز القدرة على الصمود، بالإضافة إلى إعادة بناء الأصول والشبكات التي دُمّرت أو تضررت إلى مستويات ما قبل الصراع. وفي هذا الصدد، أخذت الاحتياجات الإجمالية في الاعتبار تكلفة إعادة الإعمار المادي إلى جانب التدخلات المقترحة للحد من مواطن الضعف في غزة، وتتضمن إجراءات تشجع على زيادة الشمول، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتضمن استدامة عملية التعافي.

وعلى المدى القريب (6-0 أشهر)، من الآن وحتى نهاية عام 2021، تقدر احتياجات التعافي بما يتراوح بين 125 و195 مليون دولار؛ وبعد ذلك، تتراوح احتياجات التعافي وإعادة الإعمار على المدى القصير (24-6 شهراً) بين 220 و290 مليون دولار. ومرة أخرى، تتحمل القطاعات الاجتماعية النسبة الأكبر، حيث تشكل نحو 36% من الاحتياجات الفورية و52% من الاحتياجات على المدى القصير. وتتراوح الاحتياجات الفورية لقطاعات البنية التحتية بين 35 و60 مليون دولار، فيما تتراوح الاحتياجات على المدى القصير بين 50 و75 مليون دولار. وتقدر احتياجات القطاعين الإنتاجي والمالي بما يتراوح بين 70 و95 مليون دولار، في حين تقدر احتياجات القطاعات المشتركة بين 30 و45 مليون دولار لتحقيق التعافي وإعادة الإعمار.

وبسبب تأثير الصراع الممتد على مدار 11 يوماً على رصيد رأس المال وتوقف النشاط الاقتصادي أثناءها، من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي في غزة بنسبة 0.3% عام 2021،⁵ مقارنة بمعدل نمو قُدر بنحو 2.5% قبل اندلاع الصراع الأخير. وإذا ظل الوضع الأمني مستقرًا، فقد ينتعش الاقتصاد من مستوى متدنٍ. ومع ذلك، من المتوقع أن تستمر آثار الانخفاض في رصيد رأس المال على الأقل العاميين القادمين، مما يعوق النمو في المستقبل ما لم يتم تسريع جهود إعادة الإعمار. وأدى الفاقد في إجمالي الناتج المحلي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية. علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة في غزة، الذي كان مرتفعاً بالفعل قبل اندلاع الصراع، سيرتفع إلى 50% عام 2021، ويرجع ذلك

⁵ تم حساب أثر إجمالي الناتج المحلي الناتج عن نموذج التوازن العام القابل للحساب بناء على انخفاض رصيد رأس المال في القطاعات المتأثرة، وهو ما أفضى إلى خسائر في القيمة المضافة باستخدام جداول المدخلات/المخرجات التي تمكن النموذج من استخلاص الروابط السابقة/اللاحقة في مختلف القطاعات.

أساساً إلى الأضرار التي لحقت بمنشآت الأعمال، والإصابات البدنية، وبسبب التراجع العام للنشاط الاقتصادي. وسيكون هذا المعدل هو الأعلى منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي عندما تم التوقيع على اتفاقات أوسلو.

الجدول 1: إجمالي الأضرار والخسائر، واحتياجات التعافي وإعادة الإعمار الفورية وعلى المدى القصير (بملايين الدولارات)

الاحتياجات (24-0 شهراً)		الخسائر		الأضرار		القطاع
ضخمة	ضئيلة	شديدة	طفيفة	شديدة	طفيفة	
القطاعات الاجتماعية						
60	45	10	5	160	130	الإسكان
40	30	20	15	15	10	الصحة
55	40	-	-	5	-	التعليم
55	45	50	40	-	-	الحماية الاجتماعية والعمل
210	160	80	60	180	140	مجموع القطاعات الاجتماعية
قطاعات البنية التحتية						
40	30	5	-	30	25	الخدمات البلدية
20	10	5	-	20	15	النقل
25	15	5	-	15	10	مياه الشرب والصرف الصحي
30	20	10	5	15	10	الطاقة
20	10	10	5	5	-	البنية التحتية الرقمية
135	85	35	10	85	60	مجموع قطاعات البنية التحتية
القطاعات الإنتاجية والمالية						
35	25	15	10	45	40	الزراعة
60	45	25	15	45	35	الخدمات والتجارة والصناعة
-	-	30	10	-	-	القطاع المالي
95	70	70	35	90	75	مجموع القطاعات الإنتاجية والمالية
القطاعات المشتركة:						
10	5	5	-	5	-	الحكومة
35	25	0	0	20	15	البيئة
45	30	5	-	25	15	مجموع القطاعات المشتركة
485	345	190	105	380	290	المجموع الكلي

ملاحظة: تشير الشرطة (-) في الجدول أعلاه إلى مبلغ متواضع يقل عن 2.5 مليون دولار. يتم تقريب الأرقام المذكورة

أعلاه إلى أقرب مضاعفات 5 ملايين.

الجدول 2: إجمالي احتياجات التعافي وإعادة الإعمار الفورية وعلى المدى القصير (بملايين الدولارات)

إجمالي الاحتياجات (0-24 شهراً)		المدى القصير (6-24 شهراً)		فورية (0-6 أشهر)		القطاع
ضخمة	ضئيلة	ضخمة	ضئيلة	ضخمة	ضئيلة	
القطاعات الاجتماعية						
60	45	45	35	15	10	الإسكان
40	30	25	20	15	10	الصحة
55	40	40	35	15	5	التعليم
55	45	30	25	25	20	الحماية الاجتماعية والعمل
210	160	140	115	70	45	مجموع القطاعات الاجتماعية
قطاعات البنية التحتية						
40	30	20	15	20	15	خدمات البلديات
20	10	10	5	10	5	النقل
25	15	15	10	10	5	مياه الشرب والصرف الصحي
30	20	20	15	10	5	الطاقة
20	10	10	5	10	5	البنية التحتية الرقمية
135	85	75	50	60	35	مجموع قطاعات البنية التحتية
القطاعات الإنتاجية والمالية						
35	25	30	25	5	-	الزراعة
60	45	15	10	45	35	الخدمات والتجارة والصناعة
-	-	-	-	-	-	القطاع المالي
95	70	45	35	50	35	مجموع القطاعات الإنتاجية والمالية
القطاعات المشتركة:						
10	5	10	5	-	-	الحكومة
35	25	20	15	15	10	البيئة
45	30	30	20	15	10	مجموع القطاعات المشتركة
485	345	290	220	195	125	المجموع الكلي

ملاحظة: تشير الشرطة (-) في الجدول أعلاه إلى مبلغ متواضع يقل عن 2.5 مليون دولار. يتم تقريب الأرقام المذكورة

أعلاه إلى أقرب مضاعفات 5 ملايين.

إنقاذ الأرواح وسبل كسب الرزق: أساس للإصلاح والتعافي

أبرزت هذه الانتكاسة الأخيرة، التي أفضت إلى عودة العنف، الطبيعة الدورية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي لا يزال المدنيون من كلا الجانبين يرزحون تحت وطأته. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قدم مساعداته إلى سكان غزة لدعمهم في مواجهة الأضرار الفورية الناجمة عن كل جولة من جولات الصراع، إلا إن السلام والتنمية المستدامين لا يمكن تحقيقهما دون التوصل إلى حل سياسي يلبي الاحتياجات الأمنية والإنمائية لكلا الجانبين.

وقد بدأت عمليات الاستجابة الإنسانية الفورية وستستمر خلال الأشهر المقبلة. كما تستهدف أيضاً إرساء الأساس لمرحلة التعافي المبكر الفورية التي تفضي إلى مرحلتَي التعافي وإعادة الإعمار على الأجلين المتوسط والطويل. ويشكل تقديم المساعدة الإنسانية الفورية التي ترمي إلى تحقيق التعافي وإعادة الإعمار الأساس لتفعيل نهج الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ومن المرجح أن تكون المبادرات التي تقوم بذلك أكثر استدامة على المدى الطويل. وعلى المدى القصير، سيتحدد نجاح التعافي الاجتماعي والاقتصادي في غزة وفق عاملين اثنين: مستوى التمويل المتاح من الجهات المانحة لأنشطة إعادة الإعمار؛ ومدى القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع الداخلة إلى غزة والوصول إليها، ولا سيما إمدادات مواد إعادة الإعمار الأساسية. وعلى المدى المتوسط إلى الأطول، ستخضع مراحل التعافي وإعادة الإعمار وآلية التنفيذ المرتبطة بهما للتقييم اللاحق الذي سيتم طرحه في أوائل يوليو/تموز بمساندة من صندوق تقوية قدرات الدولة وبناء السلام الذي تديره مجموعة البنك الدولي ويكتمل في خريف عام 2021.

نقاط العمل

لتقديم استجابة سريعة ومؤثرة للأزمة وتدعيم أواصر التعاون بين الأطراف المعنية وفيما بين أصحاب المصلحة، يجب اتخاذ تدابير مصاحبة فورية في الأشهر المقبلة:

الجدول 3: نقاط العمل المقترحة للتعافي وإعادة الإعمار الفوري وعلى المدى القصير

التدخلات المقترحة	الهدف الإستراتيجي	القطاعات
1. استكمال الإصلاحات الأولية للبنية التحتية الاجتماعية الأساسية، مثل المدارس والعيادات وبرامج المال مقابل العمل، فضلا عن التنفيذ	تقديم المساعدة المباشرة وتدعيم الأنظمة التي تقدم الخدمات العامة والاجتماعية في مجالات الحماية	القطاعات الاجتماعية

التدخلات المقترحة	الهدف الإستراتيجي	القطاعات
<p>السريع لبرامج "التعويض" للطلاب (عبر السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي).</p> <p>2. ينبغي للسلطة الفلسطينية ضمان دفع المساعدات النقدية في الوقت المناسب للأسر الأكثر احتياجاً أربع مرات سنوياً وإعطائهم الدفعة الثانية في شهر يوليو/تموز. ويجب على المجتمع الدولي زيادة مساندة لبرامج المساعدات النقدية.</p> <p>3. ضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية وإيصال المستلزمات الإنسانية. ضمان نقل الحالات الطبية الحرجة والمرضى المطلوب تحويلهم لمستشفيات من غزة في الوقت المناسب (الحكومة الإسرائيلية، والسلطة الفلسطينية) وتسريع وتيرة توفير ودخول الأدوية والمعدات الطبية والغذاء والمستلزمات غير الغذائية وأدوات النظافة الصحية (السلطة الفلسطينية، والمجتمع الدولي، والحكومة الإسرائيلية).</p> <p>4. تدعيم الأنظمة الصحية بموارد مالية وفنية وبشرية إضافية (السلطة الفلسطينية، والمجتمع الدولي). مواصلة تنفيذ حملة التطعيم ضد فيروس كورونا (السلطة الفلسطينية، والمجتمع الدولي). توسيع نطاق خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي (السلطة الفلسطينية، والمجتمع الدولي).</p>	<p>الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم والإسكان والثقافة وغيرها.</p>	
<p>5. إتاحة الحصول على بعض المواد الحيوية لإعادة الإعمار والتعافي، مثل الإسمنت والكيماويات والأنابيب (الحكومة الإسرائيلية). ضمان المتابعة والمساءلة عن هذه المستلزمات (السلطة الفلسطينية، والحكومة الإسرائيلية، والأمم المتحدة).</p> <p>6. إنشاء آلية تمويل والسماح بدخول كميات كافية من الوقود إلى غزة من إسرائيل (السلطة الفلسطينية،</p>	<p>إعادة البناء على نحو أفضل في مجالات الخدمات البلدية والنقل والمياه ومياه الصرف الصحي والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما استناداً إلى خطة رئيسية لقطاع غزة إلى جانب خارطة طريق لإصلاح القطاعات الرئيسية.</p>	<p>البنية التحتية</p>

التدخلات المقترحة	الهدف الإستراتيجي	القطاعات
<p>والحكومة الإسرائيلية، والأمم المتحدة). العمل مع الأطراف الفاعلة إقليمياً لزيادة إمدادات الكهرباء إلى غزة (إسرائيل، والمجتمع الدولي)</p> <p>7. تسريع وتيرة العمل على إصلاح نظام الحوكمة في قطاع المرافق، بما في ذلك خطة العمل الخاصة بشركة توزيع كهرباء محافظات غزة والإصلاحات في الهيئات الأخرى (السلطة الفلسطينية).</p> <p>8. العمل المسبق في مجموعة متنوعة من مشاريع البنية التحتية الأساسية (الحكومة الإسرائيلية، والسلطة الفلسطينية، والمجتمع الدولي).</p>		
<p>9. يجب على جميع الأطراف أن تعمل من أجل الوقف الدائم للأعمال العدائية لتمكين التعافي في القطاع الخاص والاقتصاد في غزة، بوسائل منها زيادة عدد التجار والعمال المسموح لهم بممارسة العمل وتصدير السلع من غزة، فضلاً عن توسيع المنطقة المسموح بصيد الأسماك فيها.</p> <p>10. فتح معبر كرم أبو سالم لدخول وخروج السلع التجارية (الحكومة الإسرائيلية).</p>	تشجيع نمو القطاع الخاص، والحد من الفقر، وتحسين سبل كسب العيش والتوظيف في قطاع غزة.	القطاعات الإنتاجية والمالية
<p>11. تعزيز مصادر الإيرادات المحلية والمستدامة والتي يمكن التنبؤ بها للسلطة الفلسطينية من أجل تمكينها من تعزيز وجودها في غزة والوفاء بمسؤولياتها بشكل أفضل.</p> <p>12. زيادة المساندة لأطفال الفئات الأكثر احتياجاً في غزة (السلطة الفلسطينية، والمجتمع الدولي).</p>	اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن تؤدي إعادة الإعمار والتعافي إلى تحسين نظام الحوكمة، وتدعيم المؤسسات، وزيادة الاحتواء الاجتماعي، وحماية النساء والشباب والبيئة. وتهيئة الظروف اللازمة للتعافي السريع.	مسائل مشتركة

التدخلات المقترحة	الهدف الإستراتيجي	القطاعات
13. حماية النساء والشباب وغيرهم من المعرضين لمخاطر العنف؛ ضمان تحقيق تعافٍ شاملٍ اجتماعياً (السلطة الفلسطينية، والمجتمع الدولي).		

ويتطلب الحفاظ على التعافي الاقتصادي بما يتجاوز إعادة الإعمار الفوري أيضاً بذل جهود منهجية على صعيد السياسات لتهيئة بيئة مواتية للنمو الذي يقوده القطاع الخاص. سيتطلب النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر، وتحسين نوعية حياة سكان غزة ما يلي: (1) إقامة نظام حوكمة أكثر فعالية واستدامة وتحسين المؤسسات العامة؛ (2) تخفيف القيود الداخلية على القطاع الخاص وتهيئة بيئة مواتية أفضل لاستثمارات القطاع الخاص؛ التركيز على إدماج غزة في الاقتصاد الإقليمي والعالمي من خلال التجارة؛ (3) تقديم مساعدات كافية من الجهات المانحة لمساندة جهود إعادة الإعمار، إلى جانب المساندة متوسطة الأجل التي تقدمها الجهات المانحة لتنشيط البنية التحتية العامة في غزة، ولا سيما خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وكذلك البنية التحتية اللازمة لتشجيع نمو القطاع القابل للتداول التجاري في غزة.

ولن يتسنى تحقيق تقدم دائم بدون معالجة العوامل الهيكلية الكبيرة المسببة للصراع، والانتكاسات الإنمائية، والاحتياجات الإنسانية. ومن جملة أمور أخرى، فإن تحسين وتحديث العلاقات الاقتصادية والإدارية بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أمر ضروري لتحقيق السلام والتعافي الفلسطيني المستدام. وبالتوازي مع ذلك، من الضروري اتخاذ خطوات حاسمة نحو الحكم الديمقراطي، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات، والإصلاحات القطاعية الرئيسية لتعزيز الشفافية والمساءلة والاستدامة المالية في الأراضي الفلسطينية.